Document: EB 2012/106/R.20 Agenda: 11(C)(iii) 9 August 2012 Date:

Public Distribution: Original: English



تقرير رئيس الصندوق بشأن قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى جمهورية إندونيسيا من أجل مشروع تنمية المجتمعات الساحلية

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

نشر الوثائق:

الأسئلة التقنية:

Deirdre McGrenra

مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية رقم الهاتف: 2374 60 5459 93+

gb_office@ifad.org :البريد الإلكتروني

Ronald Hartman

مدير البرنامج القطري

رقم الهاتف: 2184 5459 06 وقم

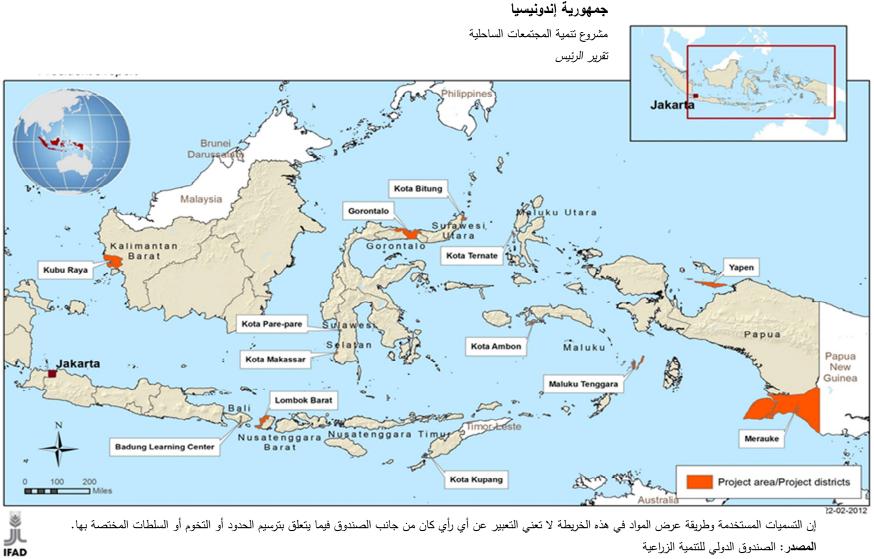
البريد الإلكتروني: r.hartman@ifad.org

المجلس التنفيذي - الدورة السادسة بعد المائة روما، 20-21 سبتمبر /أيلول 2012

المحتويات

iii	خريطة منطقة المشروع
iv	موجز التمويل
1	توصية بالموافقة
1	أولا- السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي
1	ألف- التنمية القُطْرية والريفية وسياق الفقر
	باء- الأساس المنطقي والمواءمة مع الأولويات الحكومية وبرنامج الفرص الاستراتيجية القُطْرية المستتد
2	إلى النتائج
2	ثانيا - وصف المشروع
2	ألف- منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة
3	باء– الهدف الإنمائي للمشروع
3	جيم – المكونات/النتائج
4	ثالثًا – تنفيذ المشروع
4	ألف– النهج
4	باء- الإطار التنظيمي
5	جيم – التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلم وإدارة المعرفة
5	دال– الإدارة المالية والتوريد والتسيير
6	هاء- الإشراف
6	رابعا - تكاليف المشروع وتمويله وفوائده
6	ألف– تكاليف المشروع
6	باء- تمويل المشروع
7	جيم- تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية
7	دال- الاستدامة
8	هاء- تحديد المخاطر وتخفيف أثرها
9	خامسا - الاعتبارات المؤسسية
9	ألف- الامتثال لسياسات الصندوق
9	باء- المواءمة والتنسيق
10	جيم- الابتكارات وتوسيع النطاق
10	دال- الانخراط في السياسات

10	سادسا – الوثائق القانونية والسند القانوني
10	سابعا – التوصية
	الملحق
	اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها (توزع أثناء الدورة)
	الذيل
	الإطار المنطقي



إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها. المصدر: الصندوق الدولى للتتمية الزراعية

جمهورية إندونيسيا

مشروع تنمية المجتمعات الساحلية

موجز التمويل

المؤسسة المُبادِرة: الصندوق

المقترض/المتلقي: جمهورية إندونيسيا

الوكالة المنفذة: ومصايد الأسماك

التكلفة الكلية للمشروع: 43.24 مليون دولار أمريكي

قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق: 15.87 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 24.2 مليون

دولار أمريكي تقريبا)

قيمة المنحة التي يقدمها الصندوق: 1.18 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 2.0 مليون

دولار أمريكي تقريباً)

شروط القرض الذي يقدمه الصندوق: مدة القرض 15 (حتى 18) سنة، بما في ذلك فترة سماح

مدتها 5 سنوات، ويتحمل سعر فائدة يعادل سعر الفائدة

المرجعي السنوي كما يحدده الصندوق كل ستة أشهر

الجهة المشاركة في التمويل: حساب الأمانة الإسباني

قيمة التمويل المشترك: 6.28 مليون يورو (بما يعادل 7.8 مليون دولار أمريكي تقريبا)

شروط التمويل المشترك: الشروط والأحكام العادية

مساهمة المقترض/المتلقي: 7.1 مليون دولار أمريكي

مساهمة المستفيدين: 2.1 مليون دولار أمريكي

المؤسسة المكلفة بالتقدير: الصندوق

المؤسسة المتعاونة: يخضع لإشراف الصندوق المباشر

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالقرض والمنحة المقترح تقديمهما إلى جمهورية إندونيسيا من أجل مشروع تتمية المجتمعات الساحلية، على النحو الوارد في الفقرة 48.

قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى جمهورية إندونيسيا من أجل مشروع تنمية المجتمعات الساحلية

أولا- السياق الاستراتيجي والأساس المنطقى

ألف- التنمية القُطْرية والريفية وسياق الفقر

- أحرزت إندونيسيا، وهي أكبر اقتصاد في منطقة جنوب شرق آسيا، تقدما سريعا خلال العقد الماضي لتصبح بلدا ديناميكيا ذا قدرة عالية على المنافسة يقوم على نظام ديمقراطي انتخابي لامركزي تتمو فيه الطبقة المتوسطة بمعدل متسارع. وقد تمكنت إندونيسيا من التغلب على الأزمة المالية عام 2008، وظلت على قائمة الاقتصادات الأفضل أداء في الإقليم خلال السنوات القليلة الماضية، كما قطعت خطوات مهمة نحو الحد من الفقر والترويج للمساواة مع وضع سياسات لخلق فرص عمل جديدة وتنمية المهارات، وتحسين الخدمات العامة والبنية الأساسية، ومعالجة إرث من سوء التسيير. ورغم التقدم الملحوظ الذي حققته إندونيسيا، فما زالت هنالك تحديات هائلة، لا سيما فيما يتصل بالحد من الفقر الذي لا يزال منتشرا في مناطق عديدة حتى الآن، وخصوصا في الأجزاء الشرقية من البلاد.
- 2- تسعى إندونيسيا لأن تصبح أكبر منتج للثروة السمكية في العالم بحلول عام 2015. وسيتطلب ذلك زيادة الإنتاج بنسبة ثلاثة أضعاف. وتمثل مصايد الأسماك الصغيرة 92 في المائة من الإنتاج العام. ويوفر هذا فرصة معتبرة لما يقدر ب 7.9 مليون من صيادي الأسماك الإندونيسيين الذين يعيشون في حالة من الفقر، والذين يشكلون نسبة 25.1 في المائة من مجموع السكان الفقراء.
- هناك تتوع كبير في مجتمعات الصيد في إندونيسيا نتيجة تباين البيئات الطبيعية والثقافية. ففي حين تتمتع العديد من المجتمعات الساحلية ومجتمعات الصيد باقتصاد بحري مزدهر، تواجه مجتمعات أخرى تحديات متزايدة لتحقيق عائد جيد من نشاط الصيد نظرا لصعوبة وصولها إلى الأسواق، ولتراجع كميات الأسماك المصادة في بعض المناطق. وفي بعض المجتمعات، تؤثر ممارسات الصيد التخريبية، وفي بعض الأحيان الصيد الجائر، تأثيرا سلبيا على قاعدة الموارد السمكية. ويمثل القطاع الساحلي والبحري، وتحديدا قطاع مصايد الأسماك الصغيرة الفرعي، حلقة الوصل بين الفقر وبيئة تزداد هشاشتها يوما بعد الآخر. فغالبا ما تكون مجتمعات الصيد فقيرة ويعتمد أفرادها اعتمادا كبيرا على المصايد الشاطئية الصغيرة لكسب عيشهم. وفي بعض الأنحاء، قد لا يكفي الدخل من نشاط الصيد لسد احتياجات الكفاف الأساسية. وعادة ما تكون

مجتمعات الصيد من أفقر المجتمعات في أي مقاطعة، لا سيما في المقاطعات الأبعد من غيرها عن الأسواق الرئيسية. وتقف الكثير من هذه المجتمعات على خط المواجهة مع تغير المناخ، مع ما يرافقه من اضطراب متزايد في الأحوال الجوية، والتعرية الساحلية، والخسارة المتزايدة للشعاب المرجانية بسبب زيادة الحموضة في المحيطات. وثمة مجال واسع لتنفيذ عمليات إيجابية محكمة التنظيم في هذا القطاع الفرعي في ظل تضاؤل إمكانية الحصول على رأس المال والمعدات، وارتفاع التكاليف التشغيلية، وممارسات الصيد التخريبية وغير المشروعة، وتدنى مهارات الإدارة في الشركات العاملة لدى مشغلى تربية الأحياء المائية.

باء- الأساس المنطقي والمواءمة مع الأولويات الحكومية ويرنامج الفرص الاستراتيجية القُطْرية المستند إلى النتائج

هناك أربعة أسباب رئيسية أدت بوزارة الشؤون البحرية ومصايد الأسماك إلى اقتراح تنفيذ مشروع تنمية المجتمعات الساحلية مما يتوجب على الصندوق النظر في تمويله: (1) غالبا ما تكون المجتمعات الساحلية والجزر الصغيرة من أفقر المجتمعات على مستوى المقاطعات، وتكون في معظم الأحيان خارج نطاق مبادرات التنمية الاقتصادية الشاملة التي تركز عادة على المجتمعات التي تصل إليها شبكة الطرق الرئيسية؛ (2) الكثير من المجتمعات الساحلية أبدت استعدادها والتزامها بتحسين وضعها الاقتصادي وتولي مسؤولية المبادرات الإنمائية كما اتضح ذلك في مجموعة من البرامج التي تم تنفيذها في الآونة الأخيرة؛ (3) توجد فرص اقتصادية جيدة في إطار تركيز إندونيسيا على تنمية "اقتصادها الأزرق"، تتمثل تحديدا في مجموعة من المنتجات البحرية عالية القيمة التي يمكن لشركات تربية الأحياء المائية/البحرية إنتاجها والتي تتمتع بإمكانات تسويقية قوية؛ (4) يدعم المشروع بصورة مباشرة ويتواءم تماما مع السياسات والأولويات الحكومية الواردة في وثبقة استراتيجية الحد من الفقر والخطة الاستراتيجية الوطنية لمصايد الأسماك للفترة 2010–2018.

ثانيا - وصف المشروع

ألف – منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة

- 5- تقع مناطق تدخلات المشروع كلها في شرق إندونيسيا وهي المناطق التي يرتفع فيها معدل انتشار الفقر، وسينصب التركيز على مقاطعات قليلة ذات بيئات بحرية متنوعة وظروف اجتماعية -ثقافية متباينة.
- ويغطي المشروع اثنتي عشرة مقاطعة في تسع محافظات تم اختيارها على أساس (1) قدرتها على المشاركة بنجاح في أنشطة المشروع، بما في ذلك التزامها السياسي والمالي المثبت؛ (2) وجود عدد ملائم من المجتمعات الساحلية والجزرية الصغيرة في المقاطعة بما يؤهلها للمشاركة في المشروع؛ (3) مدى إمكانية زيادة الدخل المتولد من أنشطة الصيد والعمليات البحرية؛ (4) إمكانية توسيع نطاق الأنشطة لتشمل مقاطعات أخرى. ويعكس الاختيار قطاعا واسعا من المقاطعات التي لديها القدرة على تكرار أنشطة المشروع في المستقبل. وسوف يتبح تنوع البيئات البحرية التي يغطيها المشروع استخدام طرق مختلفة لإدارة الموارد

1 تعيش المجتمعات المستهدفة من المشروع على سواحل المقاطعات المختارة وعلى "الجزر الصغيرة" داخل هذه المقاطعات. ويُستخدم مصطلح "ساحلية" في هذا التقوير للإشارة إلى السواحل والجزر الصغيرة.

- إلى جانب التنمية الاقتصادية المستدامة لأنشطة تربية الأحياء البحرية وصيد الأسماك وغيرها من العمليات البحرية.
- 7- ومن المقترح إشراك 15 قرية من القرى الساحلية والقرى الجزرية الصغيرة من كل مقاطعة وفقا لمعايير منها (1) مستوى الفقر؛ (2) مدى استعدادها ومشاركتها بنجاح في برامج سابقة؛ (3) إمكانات الإنتاج البحري والسمكي والقيمة المضافة؛ (4) وجود جزر صغيرة في كل من هذه القرى. وسيستهدف المشروع 180 قرية يقدر متوسط عدد الأسر في أي منها 660 أسرة تقريبا، وسوف تشارك 60 في المائة تقريبا من هذه الأسر بطريق مباشر أو غير مباشر في أنشطة الصيد وتربية الأحياء المائية وغيرها من الأنشطة البحرية. وتتكون المجموعة المستهدفة مباشرة في المجمل من 000 70 أسرة تقريبا (أي 320 000 شخص).

باء- الهدف الإنمائي للمشروع

8- يتمثل الهدف العام من المشروع في الحد من الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي في المجتمعات الساحلية والجزر الصغيرة النشيطة رغم فقرها. بينما يتمثل الهدف الإنمائي في تحقيق هدف المشروع من خلال زيادة دخول الأسر التي تعمل بالصيد والأنشطة البحرية في المجتمعات الساحلية والجزر الصغيرة.

جيم- المكونات/النتائج

- تمكين المجتمعات والنهوض بها وإدارة الموارد: يهدف هذا المكون إلى: تمكين الأسر المستهدفة من ممارسة أنشطة اقتصادية بحرية مربحة دون أن يكون لذلك تأثير ضار على الموارد البحرية. وسيتم تنفيذ هذا المكون استنادا إلى التجارب والدروس الكثيرة المكتسبة في إندونيسيا ووفق نهج قائم على التخطيط التشاركي على مستوى القرية يركز على تنمية الاقتصاد اعتمادا على الأنشطة البحرية، وذلك من خلال العمل مع المجموعات والرابطات داخل المجتمعات في المقام الأول. وفي إطار هذا المكون، سيتم بناء قدرات هذه المجتمعات لتمكينها من تنفيذ أنشطة المشروع، وتولي المسؤولية عن تتمية نفسها، وتيسير الحصول على الدعم التقني والمالي من الحكومة والقطاع الخاص. ويتضمن المكون ثلاثة مكونات فرعية تستند إلى المجتمعات المحلية: 1-1 التيسير المجتمعي والرصد والتخطيط؛ 1-2 تقدير الموارد الساحلية وتخطيطها والمشاركة في إدارتها؛ 1-3 الاستثمار في القرى بالتركيز على الأسواق.
- دعم المقاطعات من أجل تنمية اقتصادية تستند إلى الأنشطة البحرية: تتمثل النتيجة المتوخاة من المكون الثاني في زيادة الفرص الاقتصادية المتاحة أمام الأنشطة السمكية/البحرية المستندة إلى السوق المستندامة صغيرة النطاق في المقاطعات التي يشملها المشروع. ويهدف هذا المكون إلى دعم أنشطة المشروع على مستوى القرى بجانب الاستثمارات التكميلية على مستوى المقاطعات. والهدف من هذه الاستثمارات إزالة المعوقات التي تواجه المجتمعات في تحقيق أقصى فائدة من استثماراتها، وإتاحة الفرصة لهذه المجتمعات لزيادة إنتاجية أنشطة الصيد والأنشطة البحرية وجني فائدة أكبر من تسويق منتجاتها. ويضم هذا المكون مكونين فرعيين، يركز الأول على البنية الأساسية والابتكار وبناء القدرات المؤسسية (2-1 الاستثمار وبناء القدرات على مستوى القرية)، والثاني على الأسواق وسلاسل القيمة (2-2 دعم الأسواق وسلاسل القيمة).
- 11- إدارة المشروع, ينص هذا المكون على تنفيذ أنشطة المشروع في مختلف المقاطعات بإشراف وطني، ويرسى الأساس اللازم لتكرار أنشطة المشروع وتوسيع نطاقها. وتتمثل المخرجات المتوقعة من هذا المكون

فيما يلي: (1) إنشاء مكتب لإدارة المشروع و12 وحدة لتنفيذه وتشغيله بأعلى كفاءة؛ (2) تيسير تكرار أنشطة المشروع وتوسيع نطاقها. ومن الناحية الاستثمارية، يوضح المكون الثالث إجمالي تكلفة إدارة المشروع وإيصال الخدمات المتعلقة به للمجتمعات المعنية.

ثالثا - تنفيذ المشروع

ألف النهج

- 12- يقوم النهج المتبع في تنفيذ المشروع على العناصر الأربعة الأساسية التالية.
- 13- لا يزال تمكين المجتمعات من الاستراتيجيات الرئيسية التي تقوم عليها البرامج الإنمائية الحكومية. وسيصوغ هذا العنصر طريقة تنفيذ المشروع، وسيكون بمثابة العنصر الهيكلي الرئيسي في تصميم المشروع وأساس العمل والتفاعل في إطار أنشطة المشروع الاستثمارية. وسوف يسهم هذا العنصر في تعزيز الشفافية والمساعلة في استخدام أموال المشروع، كما ستتحدد على أساسه طرق إدارة المشروع.
- 14- ستمكن الاستراتيجية التي تركز على السوق والعمليات المصاحبة لها الأسر التي تزاول نشاط صيد الأسماك/الأنشطة البحرية من زيادة دخولها من خلال زيادة صافي العائد المستدام على الأسماك وغيرها من المنتجات البحرية. وسيعتمد خلق الفرص الاقتصادية في الأساس على تكوين مجموعات مشروعات في المجتمعات المعنية، وستكون هذه المجموعات بمثابة "المحرك" في سلاسل القيمة عالية الكفاءة التي يدعمها المشروع.
- 15- كان التركيز على الفقر واستهداف الفقراء عاملا حاسما في اختيار المجتمعات التي يشملها المشروع. وينصب التركيز داخل هذه المجتمعات على الفقراء النشطين وإشراك الفقراء في أنشطة المشروع.
- 16- كان لخطة تكرار أنشطة المشروع وعملياته وتوسيع نطاقها تأثير على اختيار المقاطعات، حيث أدت إلى اختيار مقاطعات متباينة طبيعيا واجتماعيا تمتد على مساحة جغرافية واسعة من غرب كاليمانتان حتى بابوا. وسيؤثر استخدام هذا النهج على هيكل نظام إدارة المشروع وآلياته وستنشأ تكلفة عن تنفيذه، غير أنه سيجعل من المقاطعات المشتتة التي يشملها المشروع مراكز إقليمية لاختبار عدد من الحلول في مجموعة من المجتمعات المتباينة والفقيرة بمعظمها.

باء- الإطار التنظيمي

- 17- سيتم تنفيذ المشروع تحت إشراف وزارة الشؤون البحرية ومصايد الأسماك، وستكون المقاطعات مسؤولة بوجه عام عن التنفيذ، وستتولى القرى المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ أنشطة المشروع.
- 18- على المستوى المركزي، ستقوم الوزارة بتعيين فريق داخل المديرية العامة للشؤون البحرية والسواحل والجزر الصغيرة تكون مهمته تزويد مكتب إدارة المشروع بالموظفين الضروريين. يتولى هذا المكتب مسؤولية توجيه تنفيذ المشروع وتوفير الدعم الإداري، إلى جانب تيسير تخطيط العمليات، وتجميع خطط العمل والميزانيات السنوية، وتخصيص الموارد، ودعم عمليات التنفيذ، ورصد النتائج والمنجزات، وتنسيق المبادرات التي تشترك فيها أكثر من مقاطعة.

- 19- وعلى مستوى المقاطعات، سيتم تخصيص فريق من الموظفين داخل وكالة الشؤون البحرية ومصايد الأسماك التابعة لكل مقاطعة لإدارة وحدة تنفيذ المشروع وتولي مسؤولية إدارة المشروع وتنفيذه. وعلى مستوى المجتمعات، سيتم تشكيل مجموعات عمل تابعة للمشروع تتكون من الأسر العاملة بأنشطة الصيد/الأنشطة البحرية. وسوف تضطلع وكالات الشؤون البحرية ومصايد الأسماك في المحافظات والمراكز التقنية الإقليمية (أو مكتب الدعم التابع للمديرية العامة للشؤون البحرية والسواحل والجزر الصغيرة) بدور محدود ولكن مهم في ضمان اتساق المشروع مع خطط القطاع وسياساته، وتقديم الدعم التقني، وتولي وظيفة إدارة المعلومات، وتيسير ربط المشروع بالبرامج التكميلية.
- 20- ولأغراض الإشراف على المشروع وتوفير الإرشاد اللازم لتنفيذه، سيتم تشكيل لجنة توجيهية وطنية مركزية للاضطلاع بمهام الإشراف والتنسيق الكلي.

جيم – التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلم وإدارة المعرفة

- 2- سيقوم تخطيط المشروع على عمليات تشاركية يتم تنفيذها في كل من القرى المختارة، وسيتوقف نجاحه على كفاءة ميسري المشروع في المجتمعات في إدارة هذه العمليات وعلى الدعم المقدم من الجهات المتخصصة من منظمات غير حكومية وشركاء من القطاع الخاص. وسيفضي ذلك إلى خطط لتنمية القرى اعتمادا على الأنشطة البحرية على مدى ثلاث سنوات، على أن تتضمن هذه الخطط استراتيجيات لإدارة مناطق محددة تتوافر فيها الموارد الساحلية. وستتم ترجمة خطط تنمية القرى إلى أنشطة استثمارية يتم تمويلها في إطار المكونين الفرعيين 1-2 و1-3، وستكون الأساس الذي يُستند إليه في تجميع خطط العمل والميزانيات السنوية. وسيتم رصد أنشطة المشروع في ضوء هذه الخطط والميزانيات السنوية والمؤشرات الكمية المستندة إلى النتائج (الواردة في الإطار المنطقي). وسيتم إجراء مسح أساسي في بداية السنة الأولى لإرساء الأساس اللازم للتقييمات اللاحقة واستعراض منتصف المدة واستعراض إنجاز المشروع.
- -22 وقبل البدء في تتفيذ المشروع، سيقوم مكتب إدارة المشروع بإنشاء نظام للرصد والتقييم يوافق عليه الصندوق. وسيتم ربط النظام بجميع مستويات التنفيذ وتتبع تأثيرات استثمارات المشروع على جميع المستفيدين منه وأصحاب المصلحة الأساسيين. ويتضمن النظام إعداد التقارير المالية والمادية وفق متطلبات إعداد التقارير المعمول بها لدى الصندوق والحكومة، بما في ذلك بيانات نظام إدارة النتائج والأثر. كما سيتيح نظام الرصد والتقييم رصد التقدم والأثر/النتيجة.
- 23- تلعب آليات إدارة المعرفة دورا مهما فيما يتصل بتجربة جوانب تصميم المشروع وتكرارها وتعميمها. إذ إنها تسهم في إرساء الأساس اللازم لتكرار المشروعات الناجحة والقدرات التحليلية لمعالجة التحديات وتكييف أنشطة المشروعات مع الظروف البيئية والاجتماعية والاقتصادية المتغايرة في مناطق المشروع. وسوف تحصل المراكز التقنية الإقليمية الأربعة على دعم خاص في مجال إدارة المعرفة لتيسير تتفيذ الأنشطة المتصلة بالمشروع وبناء قدرة هذه المراكز على إدارة المعرفة.

دال - الإدارة المالية والتوريد والتسيير

24- للحصول على الأموال مقدما، يقوم المقترض/المتلقي بفتح ثلاثة حسابات مخصصة في مصرف إندونيسيا المركزي: اثنان بالدولار الأمريكي للقرض والمنحة المقدمين من الصندوق، وآخر باليورو لتلقي مساهمة

- حساب أمانة المرفق الإسباني للتمويل المشترك لأغراض الأمن الغذائي (حساب الأمانة الإسباني). وستحول الأموال من المستوى الوطني إلى خزانات المقاطعات ومنها إلى وحدات تنفيذ المشروع والموردين والمجموعات المجتمعية في القرى التي يغطيها المشروع.
- 25- ستتم مواءمة ترتيبات الإدارة المالية مع النظم الحكومية، مع مراعاة الأحكام والقواعد المعمول بها لدى الصندوق فيما يتعلق بوثائق الصرف، والتوريد، ومراجعة الحسابات. ونظرا لنقص الخبرة في تنفيذ المشروعات الممولة دوليا، لا سيما على مستوى المقاطعات، يولي المشروع اهتماما خاصا ببناء القدرات/توفير التدريب في مجالي التمويل والتوريد. وسيتولى مكتب إدارة المشروع على المستوى المركزي ووحدات تنفيذ المشروع على مستوى المقاطعات مسؤولية أداء مهام الإدارة المالية والتسيير العام للمشروع. بينما سيتولى الموظفون الإداريون تنفيذ أنشطة المشروع اليومية، كما يخضعون للمساءلة عن أداء المشروع. وتكون وحدات تنفيذ المشروع على مستوى المقاطعات مسؤولة عن جزء من عمليات التوريد بناء على توجيهات المحافظات التي تقوم أيضا برصد هذه العمليات.
- 26- يُطبق قانون التوريد الوطني (القانون الرئاسي رقم 2010/54) بما لا يتعارض مع المبادئ التوجيهية للتوريد المعمول بها لدى الصندوق.
- 27- وفقا للبند 9-3 من المادة 9 من الشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية والمبادئ التوجيهية لمراجعة حسابات المشروعات في الصندوق، تتولى هيئة المراجعة الوطنية مراجعة حسابات المشروع.

هاء - الإشراف

28- يخضع المشروع لإشراف الصندوق المباشر مرتين سنويا، وسيقوم الصندوق قريبا بإنشاء مكتب في إندونيسيا يرأسه مدير برنامج قطري منتدب.

الاستثناءات من الشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية والسياسات التشغيلية المعمول بها لدى الصندوق

29- من المتوقع منح فترة سماح مدتها خمس سنوات استثناء من البند 5-1(c).

رابعا - تكاليف المشروع وتمويله وفوائده

ألف- تكاليف المشروع

30- تصل تكلفة المشروع الإجمالية إلى 43.2 مليون دولار أمريكي على مدى خمس سنوات، وتشمل الطوارئ المادية والسعرية التي تمثل 3 في المائة و 5 في المائة من التكلفة الأساسية على التوالي. ويقدر مكون القطع الأجنبي بحوالي 6.1 مليون دولار أمريكي أو 14 في المائة من التكاليف الأساسية.

باء- تمويل المشروع

31- سيتم تمويل تكلفة المشروع التي تعادل 43.2 مليون دولار أمريكي بقرض من الصندوق قيمته 24.2 مليون دولار أمريكي، وما يعادل 7.8 مليون دولار أمريكي من

حساب الأمانة الإسباني، ومساهمة من الحكومة تصل إلى 7.1 مليون دولار أمريكي تقريبا تشمل الضرائب والرسوم بقيمة 2.1 مليون دولار أمريكي، ومساهمة من المستفيدين بما يعادل 2.1 مليون دولار أمريكي.

المكونات حسب الممول (بآلاف الدولارات الأمريكية)

							-wa					
			قرض		منحة		الأمانة					
	الحكومة	:	الصندوق		الصندوق		الإسباني		المستفيدون		المجموع	
_	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	
ألف - تمكين المجتمعات وتطويرها وإدارة الموارد												
الطبيعية												
1- تمكين المجتمعات وتخطيطها ورصدها	104.5	1.8	1 337.9	22.7	-	-	4 458.6	75.6	-	-	5 901.1	
2- الإدارة المشتركة للموارد الساحلية وتقييمها												
وتخطيطها	511.6	9.5	4 253.7	79.1	-	-	614.0	11.4	-	-	5 379.2	
3- الاستثمار السوقي في القرى	1 037.9	6.4	11 104.4	68.2	2 000.2	12.3	-	-	2 131.2	13.1	16 273.7	
المجموع الفرعيل تمكين المجتمعات وتطويرها وإدارة												
الموارد الطبيعية	1 654.0	6.0	16 696.0	60.6	2 000.2	7.3	072.6	18.4	2 131.2	7.7	27 554.0	
باء- دعم المقاطعات من أجل تنمية الاقتصاد من												
خلال الأنشطة البحرية												
1- الاستثمار وبناء القدرات على مستوى												
المقاطعات	176.4	6.4	2 409.1	87.5	-	=	166.4	6.0	-	-	2 751.8	
2– دعم الأسواق وسلاسل القيمة	519.0	10.0	2 827.3	54.5	=	=	1 823.0	35.1	20.7	0.4	5 190.1	
المجموع الفرعي لدعم المقاطعات من أجل تنمية												
الاقتصاد من خلال الأنشطة البحرية	695.4	8.8	5 236.4	65.9	-	-	1 989.4	25.0	20.7	0.3	7 941.9	
جيم– إدارة المشروع 	4 740.4	61.2	2 267.6	29.3	-	-	738.0	9.5	-	-	7 746.0	
	7 089.8	16.4	24 200.0	56.0	2 000.2	4.6	7 800.0	18.0	2 151.9	5.0	43 241.9	

جيم- تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية

-32 ستعود فوائد المشروع الأساسية على المجتمعات المشاركة: حيث تعمل مبادرات التمكين المجتمعي على بناء القدرات وتعزيز الاعتماد على الذات والقدرة على التفاعل بفعالية مع الأسواق، بينما تساعد الاستثمارات في المشروعات الفرعية المدرة للدخل والبنية الأساسية في تحسين الفرص الاقتصادية والسوقية. وسوف يستفيد من المشروع حوالي 7000 أسرة تشتغل بالصيد والأنشطة البحرية (أي 320 000 شخص) في القرى المستهدفة التي يشملها المشروع والبالغ عددها 180 قرية. ويحقق المشروع معدلات عائد داخلي مالي واقتصادي إيجابيين، حيث يبلغ الأول 15.0 في المائة والثاني 19.6 في المائة على التوالي.

دال- الاستدامة

-- يعمل المشروع في سياق السوق/القطاع الخاص، ويدعم مجموعات تتمية المشروعات الإنمائية التي سيمكنها إذا نجحت مواصلة الأنشطة من مواردها الخاصة بعد انتهاء المشروع. وبالمثل فإن عملية التمكين المجتمعي تجعل من السهل إحراز تقدم داخل هذه المجتمعات، حيث تمكنها من الاستمرار في المبادرات الإنمائية بما يعزز اكتفائها الذاتي. كما سيقوم المشروع بوضع الإطار والتدابير لإدارة الموارد والإدارة المشتركة للموارد لضمان استدامة الموارد بما يمكن المجتمعات من تحقيق عائد مستمر يمكن الاعتماد عليه

من أنشطة الصيد وتربية الأحياء البحرية في المستقبل والتكيف مع المخاطر والآثار الناتجة عن تغير المناخ.

هاء - تحديد المخاطر وتخفيف أثرها

- 34- تم تحديد ثلاثة مخاطر رئيسية ووضع استراتيجية واضحة لتخفيف أثرها.
- 25- التوزيع الجغرافي والتنفيذ التدريجي للمشروع. يعكس التوزيع الجغرافي للمقاطعات الطبيعة التجريبية للمشروع والحاجة إلى العمل مع مجموعة مختلفة من الموارد البحرية والبيئات، والظروف الاقتصادية والاجتماعية لتيسير تكرار المشروع وتوسيع نطاقه. وسوف يتم التخفيف من حدة هذا الأثر من خلال (1) بدء أنشطة الاستهلال الأساسية قبل تنفيذ المشروع بستة أشهر باستخدام الموارد الحكومية المخصصة للمشروع في ميزانية 2012؛ (2) تنفيذ أنشطة المشروع على نطاق محدود في السنة الأولى في ثلاث قرى فقط من أصل 15 قرية في كل مقاطعة مع اختيار المجتمعات الأكثر نشاطا التي نجحت من قبل في تنفيذ مشروعات تمكين مجتمعية مماثلة. ويتيح ذلك فرصة للتعلم أمام القرى الأخرى وعناصر التعبئة الاجتماعية والقائمين على إدارة المشروع.
- الضغوط على الموارد البحرية. رغم وجود شواهد قوية على ممارسة الصيد الجائر في مناطق عديدة، فإن ذلك لا ينطبق على جميع أنواع المصايد. فرغم أن الإحصاءات الوطنية تؤكد الصيد الجائر لأسماك القاع ولأسماك السطح الكبيرة، لا تزال هناك فرصة كبيرة لصيد أسماك السطح الصغيرة التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة لصغار الصيادين. وهذا النوع من الأسماك مستغل حاليا إلى حد ما فقط في المناطق التي يشملها المشروع. فضلا عن ذلك، ينصب تركيز استراتيجية المشروع واستثمارات مجموعات المشروعات في الأساس على تربية الأحياء المائية والبحرية وزراعة الأعشاب البحرية أكثر منه على المصايد. وفي المناطق التي تكون فيها المصايد هي الخيار الوحيد المتاح نظرا لطبيعة السواحل والمياه المجاورة، سيقوم المشروع بإدارة أعمال الصيد الإضافية لتجنب أي آثار سلبية على المخزون السمكي. ويدعم المشروع هذه الأعمال من خلال نشاط إدارة الموارد البحرية، وهو أحد الأنشطة الرئيسية في إطار المشروع (المكون الفرعي 1-2)، إلى جانب ترتيبات الإدارة المشتركة المقرر تنفيذها في جميع القرى التي يشملها المشروع.
- تكرار الأنشطة وتوسيع نطاقها. هناك دائما احتمال بألا تتفهم القرى والمقاطعات الأخرى المنافع المكتسبة من أنشطة المشروع أو تقدرها أو تجد حافزا لتكرارها، وقد يحد حجم التمويل المتاح من قدرتها على تتفيذ هذه الأنشطة. ويتضمن تصميم المشروع عددا من التدابير للتخفيف من حدة هذا الخطر: (1) إشراك موظفي الوكالات من المصايد والقرى الأخرى في تتفيذ المشروع من خلال زيارات الاطلاع، والمشاركة في مختلف مراحل تتفيذ المشروع، ونشر القصص والتجارب الناجحة وتبادل الخبرات فيما بين القرى؛ (2) تأكيد الحكومة عزمها على الاستفادة من تجربة مشروع تتمية المجتمعات الساحلية في توسيع نطاق برنامج المنح الحكومية المخصصة ليشمل تمويل الأنشطة المنفذة في إطار المشروع. على الأرجح من خلال برنامج مصايد الأسماك Nasional Pemberdayaan Masyarakat Mandiri أبدى بالفعل عدد من المحافظات التزامه بتقديم التمويل اللازم لتوسيع نطاق أنشطة البرنامج ليشمل المقاطعات المجاورة؛ (3) لا توجد حاجة إلى منح مقابلة لنكرار تجربة مجموعات المشروعات المستخدمة في إطار المشروع نظرا لجدوى تمويلها بالقروض.

خامسا - الاعتبارات المؤسسية

ألف - الامتثال لسياسات الصندوق

38- يتواءم المشروع مع هدف الصندوق الأساسي المتمثل في تمكين النساء والرجال الريفيين في البلدان النامية من زيادة الدخل والأمن الغذائي على مستوى الأسرة. كما يتفق مع الإطار الاستراتيجي للصندوق الفترة 2011–2015، ومبادئ الانخراط والسياسات والإجراءات ذات الصلة المعمول بها لدى الصندوق (كنظام إدارة النتائج والأثر، وسياسات الاستهداف، والمشروعات الريفية، وتغير المناخ، والتمويل الريفي، والانخراط مع الشعوب الأصلية).

التمايز بين الجنسين

39- سيكون للمشروع أثر إيجابي على قضايا التمايز بين الجنسين من خلال تحسين دخل النساء لا سيما عن طريق دعم أنشطة التسويق التي تهيمن عليها النساء، وإشراكهن في مجال تربية الأحياء المائية، خصوصا زراعة الأعشاب البحرية. كما سيدعم المشروع المشاركة المتوازنة للجنسين عند تشكيل مجموعات عمل المشروع على مستوى القرى وعند تعيين ميسري المشروع على مستوى المجتمعات.

نتائج عملية التقدير البيئي للصندوق

40- وفقا لإجراءات التقدير البيئي والاجتماعي المعمول بها لدى الصندوق، يُصنف المشروع باعتباره عملية من الفئة "باء" نظرا لأنه لن يكون له على الأرجح أي أثر بيئي سلبي ملموس على البيئة.

باء- المواءمة والتنسيق

تتولى وزارة الشؤون البحرية ومصايد الأسماك مسؤولية إدارة المناطق الساحلية وصونها وتعزيز الاستخدام المستدام للموارد السمكية والبحرية لدعم النمو الاقتصادي في المجتمعات الساحلية والجزر الصغيرة. وفي عام 2010، تم وضع سياسة شاملة لمصايد الأسماك يُستند إليها في إعداد مبادرات المشروع. وتتمحور هذه السياسة حول أربعة مواضيع وهي "مناصرة الفقراء، ومناصرة فرص العمل، ومناصرة النمو، ومناصرة الاستدامة"، وسيتم تتفيذها من خلال مجموعة من الاستراتيجيات. وتركز أهم هذه الاستراتيجيات على استدامة الأنشطة السمكية "Minapolitan" (استراتيجية استدامة قطاع الأسماك)؛ وريادة المشروعات والربط الشبكي والتقنيات والابتكار؛ والتمكين والتعزيز المؤسسي للمجموعات المجتمعية. ويستند المشروع إلى أساس راسخ يتمثل في التزامه القوي بالمجتمع والحد من الفقر، والاعتراف بالحاجة إلى مبادرات قائمة على السوق وإلى تتمية المشروعات مع التركيز على مشروعات المجموعات المجتمعية. وتؤكد الاستراتيجيات الحكومية على أهمية تدابير صون الموارد الهادفة والتدابير لمكافحة الآثار الناجمة عن تغير المناخ وأحداث الطقس مثل كوارث المد الزلزالي الأخيرة، وهناك عدد من البرامج المهمة التي تتناول هذه القضية مباشرة، مثل برنامج إحياء الشعاب المرجانية وإدارتها.

² الخطة الاستراتيجية، وزارة الشؤون البحرية ومصايد الأسماك، 2010-2014.

الخطة الاستراتيجية، وزارة الشؤون البحرية ومصايد الأسماك، 2010-2014.

جيم- الابتكارات وتوسيع النطاق

42- لقد صمم المشروع بقصد توسيع النطاق في إطار أهداف سياسة إندونيسيا لتتمية اقتصادها الأزرق. ويتضمن المشروع عددا من الابتكارات التي تعكس طبيعته كمشروع تجريبي. فقد تم اختيار مقاطعات تتناسب مع أنشطة المشروع وعملياته، فأصبح المشروع بالتالي يغطي مجموعة مقاطعات مختلفة من حيث ظروفها الطبيعية والاجتماعية وممتدة على مساحة جغرافية واسعة من غرب كاليمانتان حتى بابوا مما سيجعل من هذه المقاطعات المشتتة مراكز إقليمية لاختبار عدد من الحلول في مجموعة متنوعة من المجتمعات التي تتألف معظمها من الفقراء، مما سيسهل معه تكرار هذه الحلول وتوسيع نطاقها في مقاطعات أخرى في إندونيسيا من خلال تجرية المشروع في المقاطعات المتاخمة بعد الانتهاء من استعراض منتصف المدة وتمكينها من تفهم العمليات والاستفادة من الدروس لتسهيل تنفيذ المشروع هناك.

دال- الانخراط في السياسات

- 4.- يلبي المشروع الحاجة إلى تعزيز الحد من الفقر وإدخال التحسينات على المصايد الصغيرة والإنتاج البحري من خلال التمكين المجتمعي وتعزيز المجموعات وتتمية المشروعات المرتبطة بالسوق. وهو يتواءم مع أهداف سياسة الحكومة الخاصة بالاقتصاد الأزرق الذي يشمل مجالات النمو العادل، والتتمية، والبيئة. كما يلبي المشروع أيضا الحاجة الملحة إلى التصدي لتدهور الموارد وتغير المناخ من خلال إنعاش النظم الإيكولوجية البحرية، وصون وظائف النظام الإيكولوجي، وتتمية الوعي لدى المجتمعات الساحلية وبناء قدراتها.
- 44- يوفر المشروع للحكومة مجموعة من الخبرات ونماذج النتمية والدروس بما يمكنها من تكرار أنشطة المشروع في مجتمعات ساحلية أخرى في المقاطعات المختارة وتوسيع نطاق هذه الأنشطة ليشمل أقسام أخرى مماثلة من حيث طبيعة الموارد والظروف الاجتماعية والثقافية. وقد قامت الحكومة بالفعل بوضع خطة لتخصيص التمويل اللازم لتكرار الأنشطة وتوسيع نطاقها على مستوى المقاطعات والمحافظات وعلى المستوى الوطنى.

سادسا - الوثائق القانونية والسند القانوني

- 45- ستشكل اتفاقية تمويل المشروع بين جمهورية إندونيسيا والصندوق الدولي للتتمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم التمويل المقترح إلى المقترض/المتلقي. وستوزع أثناء الدورة نسخة من اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها.
- 46- وجمهورية إندونيسيا مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة تلقي تمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.
- 47- وإني مقتنع بأن التمويل المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وسياسات الإقراض ومعاييره في الصندوق.

سابعا- التوصية

48- أوصى بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل المقترح بموجب القرار التالى:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية إندونيسيا قرضاً بشروط عادية تعادل قيمته خمسة عشر مليونا وثمانمائة وسبعين ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 870 15 وحدة حقوق سحب خاصة) على أن يخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

قرر أيضا: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية إندونيسيا منحة تعادل قيمتها مليوناً ومائة وستة وشمانين ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 186 وحدة حقوق سحب خاصة) على أن تخضع لأية شروط وأحكام تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

قرر أيضا: أن يقدم حساب أمانة المرفق الإسباني للتمويل المشترك لأغراض الأمن الغذائي، من خلال الصندوق بصفته وصياً عليه، قرضا إلى جمهورية إندونيسيا بشروط عادية تعادل قيمته ستة ملابين ومائتين وثمانية وثمانين ألف يورو (000 288 6 يورو) (بما يعادل 000 800 7 دولار أمريكي تقريبا) على أن يخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

كانايو نوانزي رئيس الصندوق الدولى للتتمية الزراعية

_					-		-	-					-
n		~~		+12	+^	~	tina	nou	2	201	200	m	\nt
	4 5	=u	u	LIA	LE	u	fina		II C	auı	-	1116	51 I L
-		- 3	_						- 3				

IFAD LOAN NO	
IFAD GRANT NO.	
TRUST LOAN NO.	

FINANCING AGREEMENT

Coastal Community Development Project (CCDP)

between the

REPUBLIC OF INDONESIA

and the

INTERNATIONAL FUND FOR AGRICULTURAL DEVELOPMENT

and the

Spanish Food Security Co-financing Facility Trust Fund

Signed in

on

FINANCING AGREEMENT

IFAD loan Number:

IFAD grant Number:

Trust loan Number:

Project Title: Coastal Community Development Project (the "Project")

The Republic of Indonesia (the "Borrower/Recipient")

and

The International Fund for Agricultural Development (the "Fund" or "IFAD")

and

The Spanish Food Security Co-financing Facility Trust Fund (the Trust)

(each a "Party" and both of them collectively the "Parties")

hereby agree as follows:

Preamble

Whereas the Executive Board of the International Fund for Agricultural Development (the "Fund" or "IFAD"), at its 100th Session approved the establishment of a Spanish Food Security Co-Financing Facility Trust Fund ("the Trust") and further approved that the Trust, acting through IFAD in its capacity as the Trustee of the Trust, enter into a borrowing agreement with the Kingdom of Spain (Spain);

WHEREAS Spain and IFAD, in its capacity as Trustee of the Trust, signed the Borrowing Agreement on 28 December 2010;

WHEREAS IFAD has agreed to extend a loan and a grant to the Borrower for the purpose of financing the Project, on the terms and conditions set forth in this Agreement;

WHEREAS, on the basis of the above and other considerations, the Trust has agreed to extend a Trust Loan to the Borrower for the purpose of increasing the financing in respect of the above referred Project, on the terms and conditions set forth in this Agreement;

Now Therefore, the parties hereto hereby agree as follows:

Section A

- 1. The following documents collectively form this Agreement: this document, the Project Description and Implementation Arrangements (Schedule 1) and the Allocation Table (Schedule 2).
- 2. The Fund's General Conditions for Agricultural Development Financing dated 29 April 2009, as may be amended from time to time (the "General Conditions") are annexed to this Agreement, and all provisions thereof shall apply to this Agreement. For the purposes of this Agreement the terms defined in the General Conditions shall have the meanings set forth therein.

3. The Fund shall provide a Loan and a Grant and the Trust shall provide a Trust Loan to the Borrower (collectively referred to as "the Financing"), which the Borrower shall use to implement the Project in accordance with the terms and conditions of this Agreement.

Section B

- 1 (a) The amount of the IFAD Loan is fifteen million eight hundred and seventy thousand Special Drawing Rights (SDR 15 870 000).
 - (b) The amount of the IFAD Grant is one million one hundred and eighty-six thousand Special Drawing Rights (SDR 1 186 000).
 - (c) The amount of the Trust Loan is six million two hundred and eighty-eight thousand Euro (EUR 6 288 000).
- 2. The IFAD Loan is granted on ordinary terms according to the IFAD Reference Interest Rate.
- 3. The Trust Loan is granted on ordinary terms according to the IFAD Reference Interest Rate applicable to Trust Loans.
- 4. The Loan Service Payment Currency for the IFAD loan shall be United States dollars.

The Loan Service Payment Currency for the Trust loan shall be Euro.

- 5. The first day of the applicable Fiscal Year shall be 1 January.
- 6. Payments of principal and interest of the IFAD loan and the Trust loan shall be payable on each 1 March and 1 September.
- 7. There shall be three Designated Accounts at the Bank of Indonesia for the benefit of the Lead Project Agency, one in United States dollars for the IFAD Loan, one in United States dollars for the IFAD Grant and one in Euro for the Trust Loan.
- 8. The Borrower shall provide counterpart financing for the Project in the amount of approximately seven million United States dollars, including taxes and duties estimated at two million eight hundred thousand United States dollars.

Section C

- 1. The Lead Project Agency shall be the Directorate General of Marine, Coasts and Small Islands (DGMCSI), Ministry of Marine Affairs and Fisheries (MMAF).
- 2. The Project Completion Date shall be the fifth anniversary of the date of entry into force of this Agreement.

Section D

The IFAD loan and grant and the Trust loan will be administered and the Project supervised by the Fund.

Section E

الملحق BB 2012/106/R.20

1. The following is designated as an additional ground for suspension of this Agreement: any transfer of key project staff, except in the case of unsatisfactory job performance, shall be communicated to IFAD at least three months prior to the planned transfer.

- 2. The following are designated as additional specific conditions precedent to withdrawal:
 - (a) Creation of the Project Management Office (PMO) and Project Implementation Units (PIUs) and nomination of key staff to the satisfaction of IFAD;
- (b) Preparation of the AWPB for the first year of Project Implementation and the 18 month Procurement Implementation Plan satisfactory to IFAD;
- (c) Preparation of the Project Implementation Manual satisfactory to IFAD; and
- (d) Opening of the Designated Accounts and designation of persons authorized to sign withdrawal applications.
- 3. The following provision of the General Conditions shall not apply to this Agreement: The provision for a grace period of three (3) years contained in Section 5.01(d) of the General Conditions shall not apply to this Agreement. The grace period shall be of five (5) years.
- 4. The following are the designated representatives and addresses to be used for any communication related to this Agreement:

For the Borrower:

Director General of Debt Management Ministry of Finance Frans Seda Building, 2nd Floor Jalan Dr. Wahidin Raya No. 1 Jakarta 10710, Indonesia

For Correspondence:

Attn: Director of Funds Frans Seda Building, 6th Floor Jalan Dr. Wahidin Raya No. 1 Jakarta 10710, Indonesia Tel: (62-21) 3458289, 3865330

Fax: (62-21) 3812859

For Disbursements and Payments:

Attn: Director of Evaluation, Accounting and Settlements

Frans Seda Building, 7th Floor Jalan Dr. Wahidin Raya No. 1 Jakarta 10710, Indonesia

Tel: (62-21) 3864778 Fax: (62-21) 3843712

For the Fund	d:
President Internationa Via Paolo di 00142 Rome	
Fax: +3906	5043463
For the Spa	nish Food Security Co-Financing Facility Trust Fund
for Agricultu	
This agreem language in Fund.	nent, dated, has been prepared in the (English) six (6) original copies, three (3) for the Borrower and three (3) for the
	REPUBLIC OF INDONESIA
	Authorized Representative Title
	International Fund for Agricultural Development
	President
	FOR THE SPANISH FOOD SECURITY CO-FINANCING FACILITY TRUST FUND

President

Schedule 1

Project Description and Implementation Arrangements

I. Project Description

- 1. Target Population. The Project shall benefit approximately 70 000 households (direct and indirect beneficiaries), or approximately 320 000 people in twelve districts, in nine provinces in Eastern Indonesia (the "Project Area"). The twelve districts have been selected for inclusion in the project based on their ability to successfully participate in project activities, including a demonstrated political and financial commitment by the districts, qualifying numbers of poor coastal and small island communities, the potential for increasing incomes from fishing and marine operations, and the scope for scaling up activities in other districts. In addition a Learning Centre will also be established under the Project, in Badung.
- 2. *Goal*. The goal of the Project is: reduction in poverty and enhanced economic growth in active poor coastal and small island communities.
- 3. Objectives. The development objective of the Project is: increased household incomes for families involved in fisheries and marine activities in poor coastal and small island comm unities. In support of the development objective, the project would have three outcomes, each linked to one of the project's investment components: (i) target households implementing profitable marine-based economic activities with no detrimental effect on marine resources; (ii) expansion of economic opportunities in project districts for sustainable, market-based, small-scale fisheries/marine operations; and (iii) the project is being managed efficiently and transparently for the benefit of the project's target households and communities.
- 4. *Components*. The Project shall consist of the following Components:
- 4.1 Component 1 Community Empowerment, Development and Resource Management. The outcome from the component would be: target households implementing profitable marine-based economic activities with no detrimental effect on marine resources. The component comprises three sub-components, all of which are community based.
 - i. Sub-Component 1.1 Community Facilitation, Planning and Monitoring. The expected output is: marine and fisheries households' development priorities identified, agreed and documented. The sub-component would provide the basis for implementation of all project activities within the community and also establish priorities that would guide the allocation of resources under the second and third sub-components.
 - ii. Sub-Component 1.2 Coastal Resource Assessment, Planning and Co-Management. The expected output is: community-based marine resource management areas being managed effectively. The Sub-component focus is sustainability of project interventions for long term economic health of project communities. Not only would the project facilitate effective comanagement arrangements, but critically co-management would influence the selection of project investments in enterprise groups.
 - iii. Sub-Component 1.3 Market Focused Village Development. There would be two outputs: (i) financially sustainable community enterprises created under the project, and (ii) community infrastructure implemented under

the project supporting marine-based economic activities in project villages. The Sub-Component, which represents the largest project investment, with 39% of base costs, aims to stimulate successful investments in small-scale marine-related activities that respond to specific near-term market demand and raise the profitability and scale of production from sustainably managed marine resources.

- 4.2 Component 2 District Support for Marine-Based Economic Development. The outcome of the Component would be: expansion of economic opportunities in project districts for sustainable, market-based, small-scale fisheries/marine operations. The aim of this component is to support the project's village-level interventions with complementary investments at the district level. The district investments are needed to remove constraints faced by the communities to realising the full benefits from their investments; and to open opportunities for communities to improve the productivity of their fishing and marine activities and capture greater benefits from marketing their products. The component comprises two sub-components, the first focuses on infrastructure, innovation and building institutional capacity; the second on markets and value chains.
 - i. Sub-Component 2.1 District-Level Investment and Capacity Building. The expected output from the sub-component is: improved infrastructure and services supporting small scale fishing and marine activities established in the project districts. The sub-component aims to:

 (i) facilitate investment in district-level marine infrastructure and services, often through public-private partnerships, in support of the small-scale fisheries and mariculture/aquaculture for the target communities;
 (ii) provide scope for the district fisheries offices to develop and implement new and innovative approaches on a limited/pilot scale;
 (iii) improve the capacity of the district, civil society and the business community. Opportunities for further capacity building will be reviewed at Mid-Term Review; and (iv) facilitate scaling up of project activities and approaches in other coastal villages in the district and in similar and often adjacent districts.
 - ii. Sub-Component 2.2 Market and Value Chain Support. The expected output is: *increased participation and earnings by small scale fishers and marine producers from prioritized high potential products in each project district.* The objective is to create opportunities for enterprise groups and individual households in target villages to profitably invest in production and first-stage marketing of sustainable, high potential marine products linked to market demand. This would be primarily achieved by implementing selected systematic interventions to create mutually profitable win-win opportunities between buyers and producers and remove other critical bottlenecks.
- 4.3 Component 3 Project Management. The expected outputs are: (i) PMO and 12 PIUs established and operating effectively, and (ii) replication and scaling up of the project facilitated. This component provides for implementation for the range of project activities in each district, with national oversight, and lays the foundation for replication and extension of project activities.

الملحق BB 2012/106/R.20

II. Implementation Arrangements

1. The project will be implemented under DGMCSI, with the districts taking the main implementation responsibility; however, the villages would assume a major part of the responsibility for managing implementation of their project activities.

- 2. At the central level, the Lead Project Agency will appoint a team within DGMCSI to staff the PMO which would be responsible for guiding project implementation and providing management support. Key personnel for the PMO may be appointed from other relevant agencies. The PMO would facilitate planning processes, consolidate annual plans and budgets, allocate resources, provide implementation support, monitor results and achievements and coordinate multi-district initiatives.
- 3. At district level, a team of dedicated staff within each District Marine Affairs and Fisheries Agency would form the PIUs and be assigned the responsibility for project management and implementation. Key personnel for the PIUs may be appointed from other relevant agencies. The district project team would be supported by two full time contracted experts the District Technical Expert and District Market and Enterprise Development Specialist who would support a team of community facilitators, one based in each village. While the regent (or Bupati) has overall titular responsibility for the project at district level, the head of the district fisheries administration (Dinas Kelautan dan Perikanan, or equivalent names that are directly responsible to MMAF), who is responsible to the Bupati, would have the overall financial responsibility for project funds at the district level. A full-time project Executive Secretary, appointed as a Deputy Director of the Dinas and responsible to the Kepala Dinas, would have full operational responsibility for project activities and would be the de facto project manager at the district level.
- 4. In the communities, the project set-up would involve the establishment of a project working group that would be selected from among the fishing/marine based households. Each village project working group would be constituted by five persons, each of who would be elected by the participating village households, with at least two members of the group being women. Consistent with the arrangements under PNPM, the working group would be legalized by the Village Head and registered with the *Dinas Kelautan dan Perikanan*.
- 5. The province (Provincial Marine Affairs and Fisheries Agencies) and Regional Technical Centres/Support Office of DGMCSI (BPSPL/BKKPN) would play a limited but important role in the project. As well as fulfilling its regular monitoring, evaluation and technical support roles, they would help ensure that the project is consistent with sector plans and policies, provide technical support, fulfil a knowledge management function and help to facilitate linkages with complementary programmes.
- 6. For the purposes of project oversight and guidance, a National Steering Committee (NSC) would be established at central level to ensure project oversight and overall coordination. In each district, a District Reference Group (DRG), with representatives from the existing technical working groups, would be established comprising District Marine Affairs and Fisheries Agencies, other relevant *Dinas*, *Bappedas*, and other parties including, but not limited to representatives from universities, NGOs and private sector players. Membership to DRGs will be limited to nine participants only.

Schedule 2

Allocation Table

1. Allocation of Loan Proceeds. (a) The Table below sets forth the Categories of Eligible Expenditures to be financed by the Loan and Grant and the allocation of the amounts of the Loan and Grant to each Category and the percentages of expenditures for items to be financed in each Category:

Category	Loan Amount	IFAD	Trust Loan	Percentage of Eligible
	Allocated	Grant	Amount	Expenditures to be
	(expressed in	Amount	Allocated (Financed
	SDR)		expressed	
			in Euro)	
I. Vehicles , Materials and equipment	2 850 000			100% net of Taxes and beneficiaries contribution
II. Training and workshops	2 570 000		3 850 000	100% net of Taxes
III. Studies and surveys			1 800 000	100% net of Taxes
IV Technical assistance		1 186 000		100% net of Taxes
IV. Consultancy services	2 400 000			100% net of Taxes
VI. Community enterprise and Infrastructure Fund	5 350 000			100% net of Taxes and beneficiaries contribution
VII. District Fund for Supporting Small Scale Fisheries	1 100 000			100% net of Taxes
Unallocated	1 600 000		638 000	
TOTAL	15 870 000	1 186 000	6 288 000	

⁽b) The terms used in the Table above are defined as follows: "Community Enterprise and Infrastructure Fund, for financing": The main characteristics of the Fund are: (i) three types of eligible investments: enterprise groups, village-based service enterprises, and small scale economic infrastructure; (ii) demand-driven, with flexibility given to each village to decide on the relative allocation of the funds between the three types of investment, but within percentage limits; and (iii) disbursed in two tranches in each village, in year 1 and year 3 respectively.

الملحق EB 2012/106/R.20

"District Fund for Supporting Small Scale Fisheries": (i) Supporting District Infrastructure for Small-Scale Fisheries, and (ii) Supporting District Innovation for Small-Scale Fisheries. Funding would be made available in two tranches: an initial tranche in project year one, and a second performance-related tranche after the mid-term review.

2. Start-up Costs. Withdrawals in respect of expenditures in Categories I, II, III, IV, V, VI, and VII incurred before the satisfaction of the general conditions precedent to withdrawal shall not exceed an aggregate amount of USD 344 000 equivalent for start-up costs.

Logical framework

Results Hierarchy	Indicators	Means for Verification	Risks (R) & Assumptions (A)
Goal. Reduction in poverty and enhanced, economic growth among the active poor in coastal and small island communities	1. 9 900 additional HHs with improvement in HH assets ownership index 2. 40% reduction in the prevalence of child malnutrition	Quantitative baseline, mid- term review, project completion survey. Health statistics. Studies to complement indicator based data	
Development Objective. Increased household incomes for families involved in fisheries and marine activities in poor coastal and small island communities	The value of marine and fisheries products sold by participating households has increased by an average of 30%, compared with the pre-project level of sales. 13 200 additional households for which food security have improved.	Baseline, mid-term, completion surveys Financial records of project enterprise groups Qualitative studies to complement indicators	(A) Cross section of active poor in marine and fisher households able to participate in project activities. (A) Group based collective economic activity is appropriate to social and market conditions within a large majority of project villages
Component 1. Commur	nity Empowerment, Development and Res	ource Management	
Outcome 1. Project communities implementing profitable and sustainable marine-based economic activities with no detrimental effect on marine resources	1. 60% of the project-funded enterprise groups are assessed to be still operating profitably by the end of the project 2. Health of marine resources maintained or improved in 80% of areas managed by project and adjacent villages	Independent assessment of enterprise performance Enterprise bank records Community perception-based resource inventory and assessment	(A) Access by project HHs to fishing grounds and aquaculture sites effectively controlled / managed (R) Fishing by commercial vessels limits catches by project fishers
Output 1.1 Marine and fisheries households' development priorities identified agreed and documented	1. 70% of fisheries/marine HHs state village plans represent their priorities (disaggregated by poverty status) 2. 50% of women state village plans represent their priorities	District project quarterly reports Village impact assessments Project M&E records Sample surveys	(R) Risk of elite capture of the planning/prioritisation process (A) Non-fisher/marine HHs in project villages do not have a disruptive influence on the planning processes
Output 1.2 Community- based marine resource management areas being managed effectively	1. 40 community-based marine resource management areas demarcated, declared and ratified (through <i>Perdes</i>) and community register of resource users established and maintained 2. Fish landing statistics from vessels based in project and adjacent villages show no decline in levels of catches	District project quarterly reports Project M&E records Reports of co-management committees in project villages Community register of resource users	(R) Management regimes will vary significantly between villages. (R) Adjacent villages refuse to participate in the projects' marine resource management activities,
Output 1.3 Financially sustainable community enterprises created under the project	1. At least 66% of supported enterprise groups and village-based service enterprises show cumulative growth of their balance sheets (i.e. net group assets) of at least 10% above the value of initial project-supported investment (including beneficiary contribution) three years after the group receives the initial project grant disaggregated by poverty ranking of member households	District project quarterly reports Project M&E records Financial records of project-supported enterprise groups (balance sheet and profit & loss statements)	(R) Limited HH assets and slow build-up of savings, limits participation of in enterprise groups A) Ratio between prices of input factors and fish remains favourable (A) Sufficient viable economic opportunities to attract interest in developing enterprise groups.
	Support for Marine-Based Economic Deve		I (A) = 1 111
Outcome 2. Expansion of economic opportunities in project districts for sustainable, market-based, small-scale fisheries and marine operations	1. 5% increase in net returns by mid- term review and 10% by end of project from small-scale fisheries/marine based activities in terms of fish/marine products sold by project districts on local, national and export markets (volumes marketed/prices received)	Impact survey of small-scale fishing landings and net returns Financial records from larger fishing vessels Project M&E records	(A) Economic opportunities and investments appropriate and accessible by project HHs. (R) Larger scale fishing operations influence investments decisions
Output 2.1 Improved infrastructure and services supporting small scale fishing and marine activities established in the project districts	1. 70% of facilities, services and infrastructure financed by the project operating/available and used by small-scale fishers/marine operators in support of fishing production and marketing. 2. 20 projects financed by District Fund for Supporting Small Scale Fisheries driving new business models and benefiting target villages	Survey of fishing/marine HHs in project villages Project M&E records Audits of project enterprises and infrastructure	(A) District staff are motivated and actively commit their time to implementation of the project